المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد80/ شهر أذار/ سنة 2024

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/11/26

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.3

دور الضريبة في تحقيق مؤشرات النمو الاحتوائي في العراق

The Role Of Tax In Achieving Inclusive Growth Indicators In Iraq

نور شدهان عداي
Noor Shadahan Adday
noorsh2@yahoo.com
وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية

م .م عمر يوسف خطاب
Omar Yosef Khattab
Khattab2b1@gmail.com
وزارة التربية / مديرية رعاية الموهوبين

الكلمات الرئيسية: الضريبة ، الايرادات الضريبية ، النمو الاحتوائي ، العدالة .

Keywords: Tax , Tax revenues, Inclusive growth, Justice

المستخلص

هدفت الدراسة الى التعرف على دور الضريبة على النمو الاحتوائي في الاقتصاد العراقي، في ظل قاعدة اثر التساقط لثمار النمو الاقتصادي ، وتطلب ذلك تحليل لاهم المؤشرات الاداء الاساسية لكل من الضـــريبة والنمـو الاحتـوائي في العـراق لغـرض تحديـد الاتجـاه العـام للعلاقـة، باسـتخدام المـنهج الاسـتنباطي الـذي يعـطي ادوات تشـخيص الواقـع العـراقي في ضـوء طروحـات النظريـة الاقتصـادية وانتهى البحث الى نتيجة مفادها محدودية دور الضـريبية على تحقيق نمو احتوائي مسفر عن الاثر التنموي للبلد نتيجة تراجع معدلات التشغيل المنتج لم يشهد تحسناً مرغوب مع تركزه في وظائف القطاع العام وما زالت معدلات البطالة عند مستوياتها المرتفع، فضلاً عن تراجع مؤشرات قطاعي التعليم والصحة، واخفاق مؤشر العدالة عن تحقيق نمواً احتوائياً، وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة الاوعية الضـريبية الدعمة للقاعدة الضريبية من اجل تحقيق النمو الاحتوائي بالتساوي لجميع افراد المجتمع.

Abstract

The study aimed to identify the role of the tax on inclusive growth in the Iraqi economy, in light of the rule of the fallout effect of the fruits of economic growth , This required an analysis of the most important basic performance indicators for both tax and inclusive growth in Iraq for the purpose of determining the relationship between them and the general trend. Using the deductive approach, which provides tools for diagnosing the Iraqi reality in light of the propositions of economic theory. The study concluded with the conclusion that the role of taxation in achieving inclusive growth is limited, resulting in the development impact of the country because of the decline in employment rates. Productivity has not witnessed the desired improvement with its concentration in public sector jobs, and unemployment rates are still at high levels, in addition to the decline in indicators of the education and health sectors, and the failure of the index. Justice is about achieving inclusive growth; The study recommended the necessity of increasing the tax bases that support the tax base in order to achieve inclusive growth equally for all members of society.

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/11/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.3

المقدمة

مما لاشك فيه أن غالبية الدول النامية تحقق معدل نمو طبيعي لكنها لم تصل الى تحقيق أي تنمية اقتصادية نتيجة لطبيعة بنيتها الاقتصادية التي تعتمد على الموارد الاستخراجية والريعية الاقتصادية التي جعلها تعتمد على قطاع واحد وتستأثر به، ويشكل النسبة العظمى من ناتجها المحلي هو مصدر النمو الاقتصادي لتلك البلدان، الا انه لا يغذي التنمية الاقتصادية، أي لا يرتبط ببقية القطاعات الاقتصادية بأي علاقات ترابطية أو تشابكية مع القطاعات الأخرى فهو يعمل بمعزل عن تلك القطاعات الداعمة للنمو الاقتصادي وهذا ما حدث ا بهذه الدول أن يصبح النمو الاقتصادي فيها من النوع العابر الذي لا يقود لمضاعفة الانفاق وتحفيز المعجل أو ما يعرف بالمرض الهولندي المتولد عن عوامل داخلية أو عوامل خارجية مثل اكتشاف موارد طبيعية جديدة التي أدت الى حدوث طفرة اقتصادية في الصادرات، قادت تلك الزيادة الى ارتفاع قيمة العملة المحلية جراء عمليات التصدير مما جعل السلع المنتجة محلياً مرتفعة التكلفة بالمقارنة بالسلع المستوردة المقيمة بالعملة الاجنبية وهذا ما يقود الى انخفاض الانتاجية المحلية والتأثير سلباً في انتاجية القطاعات الاقتصادية وتحقيق النمو المفقر الناتج عن انخفاض سعر السلعة الريعية نتيجة زيادة عمليات التصدير جراء زيادة الانتاج هذا إذا ما اخذنا أن العراق يعاني من الاعتماد على الايرادات النفطية وتراجع الايرادات غير النفطية فضلاً عن عدم التوزيع العادل للثروات مما جعل تلك الثروات لا تؤسس لدولة ينعم جميع افرادها بخيرات البلد، نتيجة التفاوت الطبقي في الثروات وعدم وجود مراعاة كاملة لتوزيع الثروات بطريقة عادلة مما يجعلها محصورة في القلة القليلة أي حدوث تنمية لا تراعي توزيع الدخل القومي أو العدالة الاجتماعية وفق منحنى لورنز أو معامل جيني ، مما يجعلها تنمية لا تؤدي الى تحسين مستويات معيشة الافراد والوصول بمتطلبات الافراد نحو الرفاهية المادية ومن ثم فهي تنمية لا تؤدي الى الرفاهية الاجتماعية.

المبحث الاول : منهجية البحث

مشكلة البحث : لا تزال الضريبة كايراد سيادي في الموازنة العامة للدولة ضعيفة التأثير في تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية بسبب ريعية الاقتصاد العراقي والذي جعلها ضعيفة الدور والتأثير على النمو الاحتوائي من خلال مؤشراتها الرئيسة . وبذلك تبرز المشكلة الخاصة بالبحث في التساؤل التالي:-

- مدى إمكانية زيادة الدور الايجابي للضريبة في تحقيق نمو احتوائي للأفراد بالاقتصاد العراقي؟

فرضية البحث: آسس البحث على الفرضية التي ترى " أن للضريبة دور ضعيف ومحدود في تحفيز النمو الاحتوائي بالاقتصاد العراقي رغم تطور نمو مؤشراتهما الاقتصادية".

أهداف البحث: يهدف البحث الى تحقيق الأهداف الآتية:-

1- تقديم اطار مفاهيمي للضريبة والنمو الاحتوائي.
2- تحليل الجوانب الخاصة بتطورات انواع الايراد الضريبي والنمو الاحتوائي في العراق.
3- ايجاد العلاقة التحليلية بين الضريبة والنمو الاحتوائي في العراق.

أهمية البحث: تزداد أهمية البحث وفقاً لطبيعة الموضوع الذي يسعى لبحثه، وذلك فيما يلي:

أن للضريبة بأنواعها المشكلة للإيرادات الضريبية دور مهم في زيادة الايرادات العامة في ظل محدوديتها وغلبة الايرادات النفطية بالاقتصاد العراقي، كما أن الوصول الى النمو الاحتوائي غاية تسعى الاقتصاد

تاريخ قبول النشر/2023/11/26 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.3

العراقي، وهذا ما يجعل العلاقة التي تحققها الضريبة في النمو الاحتوائي الاولوية في بناء ستراتيجية تنموية.

منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في جوانب البحث، كما تم استخدام الأسلوب الوصفي لاستعراض الابعاد النظرية للبحث، واستخدام الأسلوب الوصفي الكمي عند تحليل البيانات الخاصة بالضريبة بأنواعها ومؤشرات النمو الاحتوائي وتحليل العلاقة بينهما.

حدود البحث: يتمثل الاطار المكاني الاقتصاد العراقي والاطار الزماني المدة (2003-2021).

المبحث الثاني: الجانب المفاهيمي للإيرادات الضريبية والنمو الاحتوائي

1. الضريبة: المفهوم والأنواع والمؤشرات

1.1. **مفهوم الضريبة:** تعرف الضريبة بأنها " استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الافراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الاعباء العامة (jese,1931:17)، كما تعرف بأنها "عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية إسهاما منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة (حشيش، 2006 : 151). وتعرف أيضاً بانها " فريضة مالية يدفعها الأفراد للدولة أو إحدى الهيئات العامة فيها بصورة نهائية كمساهمة منهم في تحمل الأعباء والتكاليف العامة وذلك دون الحصول على مقابل أو منفعة خاصة "(أحمد، 2015 : 32). كما إنها " فريضة نقدية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من أشخاص القانون العام من أموال الأفراد جبراً وبصورة نهائية، بدون مقابل، وتستخدمها لتغطية نفقاتها والوفاء بمقتضيات وأهداف السياسة المالية العامة للدولة "(حمامدة، 2018: 59). وتستخدم الضريبة في إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة، بفرض الضرائب التصاعدية التي تصيب أساساً أصحاب الدخول المرتفعة، أو أن تشجع على الزواج أو زيادة النسل بتقرير إعفاءات ضريبية للأعباء العائلية تخفض من الدخل الخاضع للضريبة بالنسبة للممول الأعزب، كما يمكن أن تساعد الضريبة في الحد من البطالة عن طريق تقرير مزايا ضريبية للمنشأت أو الشركات كثيفة العمالة أو التي توظف عدداً معيناً من العمال (صديق ، 2010 : 14). ويرى الباحث بان الضريبة هي مبالغ مالية تستقطعها الدولة وفق سياستها المالية لتغطية توجهاتها الانفاقية.

وتختلف توجهات النظريات الفكرية الاقتصادية في النظر للضريبة فالمدرسة الكلاسيكية ترى حيادية للدولة وبالتالي فان فرض الضريبة لتمويل النفقات العام ، فيما ترى المدرسة الكينزية فيس تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتأثير في الطلب الاستهلاكي عن طريق السياسة الضريبية، بمعنى أن تفرض الدولة ضريبة عالية على ذوي الخول المرتفعة وتخفض الضريبة على ذوي الدخول المنخفضة، وتستطيع الدولة أن تشجع الاستثمارات عن طريق تقديم اعفاءات ضريبية على المؤسسات الاستثمارية.

2.1 .**أنواع الضريبة:** تتخذ الضرائب أشكالاً متعددة تبعاً لطبيعة النظام الضريبي السائد في البلد وهي كالآتي:-

1.2.1 . **الضريبة على الدخل:** تلك الضرائب التي تتخذ من الدخل وعاء لها، أي أن الدخل هو ما تفرض عليه الضريبة، بمعنى أن الدخل هو الشيء الذي تغترف الدولة مؤونتها المالية منه بالضرائب وهذا المقصود بالوعاء والدخل من الناحية الضريبية ،" القيمة النقدية أو القابلة للتقدير بالنقود التي تتحقق بصورة دورية من مصدر يتمتع بدرجة معينة من الثبات والاستقرار خلال فترة معينة من الزمن

تاريخ قبول النشر/2023/11/26 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.3

كما تتوسع بعض التشريعات في تحديد مفهوم الدخل فتأخذ تعريفاً للدخل بنظرية الزيادة الإيجابية في ذمة الممول ، وذلك يعني مقدار الزيادة الايجابية التي تطرأ على ذمة الشخص الطبيعي أو المعنوي خلال فترة معينة من الزمن (علي، 1974 : 43).

2.2.1. **الضرائب على الانفاق:** ويقصد بها الضرائب على الاستهلاك، إذ إنه ناتج عن الدخل المنفق وتتعدد صور هذه الضرائب وأشكالها، من حيث نظامها وأسلوب تحصيلها، فهي إما ضريبة على سلعة معينة بالذات منتجة أو مستهلكة في الداخل، أو عند دخولها أو خروجها من الدولة (الضرائب الكمركية)، كما أنها قد تفرض على مجمل الانفاق، وتعد الضرائب على مجمل الانفاق، في النظم المالية الحديثة، أهم صور الضرائب غير المباشرة، التي أصبحت الدول تفرضها بطريقة القيمة المضافة وذلك لتجنب نقل العبء الضريبي برمته على المستهلك وهذه تسمى القيمة المضافة، أي أنها تفرض بمعدل واحد على الزيادة في القيمة المضافة للسلعة أو الخدمة عند انتقالها من يد الى يد أخرى وصولاً الى المستهلك، وعلى كل مرحلة بذات المعدل دونما زيادة (سعيد، 1993: 154).

3.1 .مؤشرات الضريبة

1.3.1. **مؤشر العبء الضريبي:** مما لا شك فيه أن أداء النظام الضريبي يتضح من خلال العبء الضريبي الذي يبين مجموع ما دفعه أو تكبده المجتمع من ضرائب خلال فترة زمنية معينة لتمويل النشاط العام أو إنها " إجمالي الضرائب التي يدفعها المجتمع فعلاً، منسوبة لإحدى المؤشرات التي تدل على دخل المجتمع مثل الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن المرونة الدخلية للضرائب وتأخذ الصيغة التالية:-

$$TB=TR/GDP \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

إذ أن :-

TB :العبء الضريبي.

TR: إجمالي الضرائب التي يدفعها المجتمع فعلاً.

GDP :الناتج المحلي الإجمالي.

وينظر بعض الكتاب على أن العبء الضريبي الإجمالي، أي العبء الذي يتحمله جميع إفراد المجتمع فقراء أو أغنياء، من كل أنواع الضرائب، كما أن النظام الضريبي الجيد هو الذي يحقق المساواة بين مجموع المكلفين، ولما كانت الضرائب غير المباشرة هي الأشد وقعاً على الطبقات الفقيرة لأنها أكثر الطبقات استهلاكا للسلع والخدمات الخاضعة للضريبية، فإن مقتضيات المساواة بين جميع الممولين تتطلب أن يكون وقع الضرائب المباشرة على الطبقات الغنية أكبر مما تتحمله منها الطبقات الفقيرة، ولن يكون ذلك الا بنظام الضرائب التصاعدية (صديق، السنة : 22).

1. **3**.2. **مؤشر الطاقة الضريبية:** تعد الطاقة الضريبية أحدى المقاييس المهمة التي تستطيع من خلالها تأشير المستوى الأمثل لما يمكن أن يتحمله الاقتصاد القومي من ضرائب ومدى فعالية النظام الضريبي. لقد تم تفسير الطاقة الضريبية تاريخياً بعدة طرق مختلفة، أولهما أهتم بعدالة توزيع العبء الضريبي بين الأقاليم أو مواطني دولة معينة وثانيها أهتم بفكرة الحد الاعلى للضريبية اي القدر الذي يمكن للحكومة أن تستقطعه دون أن ينخفض الاستهلاك الى الحد الأدنى. وللطاقة الضريبية مفاهيم عديدة ولكنها من حيث الجوهر واحدة في الغالب وأن اختلفت، فالمقصود بالطاقة الضريبية أو ما يسمى بالطاقة الاقتصادية للضرائب بأنها "الحد الاقصى من الضرائب التي بمقدور

تاريخ قبول النشر/2023/11/26 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.3

الحكومة جبايته دون إحداث أي ضغوط اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية لا يمكن تحملها " وعرفت أيضاً بانها " الحجم الأمثل للإيرادات الضريبية الواجب تحصيلها في حالة تطبيق كل دولة لنظامها الضريبي بشكل فعال " (عدينات وأبو مازن، 1998 : 1) .

3.3.1. **مؤشر المرونة الدخلية للضرائب :** يشار الى انها تساوي نسبة التغير في الحصيلة الضريبية مقسوماً على نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي، فإذا كان معامل المرونة الدخلية أكبر من الواحد الصحيح فإن ذلك يعني إن الحصيلة الضريبية قد ازدادت بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي، وتكون الضرائب في هذه الحالة ذات مرونة دخلية عالية، ويترتب على ذلك أن الهيكل الضريبي مرناً وأن العبء الضريبي كبيراً، وبذلك تكون السياسة الضريبية فاعلة في امتصاص الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي ورفد الايراد الحكومي عن طريق زيادة الايرادات الضريبية، أما إذا بلغ معامل المرونة الدخلية للضرائب الواحد الصحيح فهذا يعني أن عبء الضرائب كان أقل عما كان، أي أن نسبة التغير في الحصيلة الضريبية تساوي نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي. ويعبر عن مؤشر المرونة الدخلية للضرائب بالصيغة التالية (عبادي وحسن، 2016 : 134):-

$$E = \frac{\partial T}{\partial Y} \cdot \frac{\acute{y}}{T}$$

أي أن E المرونة الدخلية للضرائب ، $\frac{\partial T}{\partial Y}$ الميل الحدي للضرائب، $\acute{y}$ المتوسط الحسابي للناتج المحلي الاجمالي،T المتوسط الحسابي للحصيلة الضريبية. لميل الحدي للضرائب يساوي التغير المطلق في الايراد الضريبي مقسوماً على التغير في الناتج المحلي الاجمالي.

2. **النمو الاحتوائي [المفهوم والمضامين والاهتمامات]**

1.2 . **تعريف ومفهوم النمو الاحتوائي :** تختلف تعريفات النمو الاحتوائي إذ هناك من اشار الى تعريف النمو الاحتوائي بانه " النمو الذي يهدف ليس لخلق فرص اقتصادية جديدة لجميع افراد المجتمع من خلال المشاركة المجتمعية وخفض التفاوت في التوزيع ، وتتضمن المشاركة سواء في عملية صناعة التنمية أو في اقتسام ثمار النمو المتولد عن التنمية وتمكين الجميع دون اقصاء أو تمييز بين أي فرد أو جماعة في المجتمع من الوصول الى الفرص المتاحة في الاقتصاد " (البنك الاسيوي للتنمية : 2010)، كما يعرف بانه " نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يؤدي الى خفض الفقر بدرجة جوهرية " (حنفي، 2017 : 106) ، كما إنه " النمو الاقتصادي الذي يمنح كل فئات المجتمع فرص الاستفادة من منافعه أو انه التحسن الملحوظ في المؤشرات الاقتصادية التي تؤدي الى رفاهية المجتمع بغض النظر عن الدخل، أي ضرورة أن يصل توزيع الدخل الى كافة الفئات والمناطق، وكيفية مشاركة الأفراد في عملية النمو "(OECD,2014:18. ووجهة نظر اخرى ترى بانه " النمو الذي يخلق فرصاً اقتصادية جديدة ، ويضمن وصول كافة شرائح المجتمع بمساواة الى هذه الفرص لاسيما الفقراء "(شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2018: 4). وبذلك تتباين تعريفات الباحثين للنمو الاحتوائي إذ تم تعريفه من خلال محددات مختلفة ما يتم من خلاله جعل ثمار النمو الاقتصادي ينصب في مصلحة الفقراء بالدرجة الأولى، من خلال دراسة كيفية توزيع مكاسب النمو الاقتصادي الكلي وتوزيعها بين الأسر، وبذلك يمكن القول أن النمو الاقتصادي المتحقق يكون في صالح الفقراء الذي يؤدي الى الحد من الفقر، بما يتيح لأكبر عدد ممكن من الأفراد المساهمة والاستفادة من النمو الاقتصادي.

تاريخ قبول النشر/2023/11/26 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.3

ويوصف النمو بانه احتوائي عندما يحقق العدالة والمساواة وتحمل التكاليف والأعباء المالية حسب مقدرة المكلف التكليفية، والحد من التفاوت في توزيع الدخول والثروات بين الافراد من خلال زيادة العبء على ذوي الدخول المرتفعة وتخفيضه الى أقصى حد ممكن على ذوي الدخول المنخفضة (عيسوي، 2021 : 196). فهو النمو الذي يقلل من الفقر وهو ما يتناسب مع أحد أهداف الألفية للتنمية (OMD) والمعلن عنها عام 2000 تقليص عدد الفقراء الى النصف ، ويلاحظ من هذا التعريف انه يأخذ في الاعتبار دخول الفقراء فقط كمؤشر على وجود نمو داعم لهم دون مراعاة للتغيرات في توزيع الدخل وذلك مهما كانت نسبة ارتفاع دخل الفقراء مقارنة مع ارتفاع دخل غير الفقراء (Ahlenius,2011:20-23) ويتحقق النمو الاحتوائي عندما يتم نقل شرائح من الافراد المهمشين من مستوى اقتصادي واجتماعي متدني الى مستوى اعلى بزيادة جودة الحياة خلال فترة زمنية قصيرة من خلال الترتيبات وصولاً الى ما يمكن تسميته النمو الاحتوائي الإضافي أو الممتاز وهو النمو الذي يدعم الابتكار والإبداع في كافة النواحي مما يعمل على ارتقاء اعلى لرفاهية المجتمع.

والنمو الاحتوائي مفهوم يتعلق بالمدى الطويل والتركيز على العمالة المنتجة بدلاً من التركيز على اعادة توزيع الدخول بطريقة مباشرة، وبالنسبة للأجل القصير تستخدم الحكومة برامج لإعادة توزيع الدخول للتخفيف من الاثار السلبية على الفقراء". فهو ما ينتج عن الترتيبات والإجراءات التي يتم إدخالها على الناتج المحلي الاجمالي باستخدام السياسات الاقتصادية المختلفة، بما يجعلها تتصف بالعدالة وهي الإجراءات والترتيبات التي يكون في غيابها النمو احتوائي.

وقد توسع مفهوم ومحددات النمو الاحتوائي ، إذ تحول التركيز على الدخول المتحققة من عملية النمو الاقتصادي الى الفرص التي يمكن أن يوفرها النمو الاحتوائي، من خلال نموذج قياسي أعتبر ان النمو يكون احتوائياً إذا عمل على زيادة دالة الفرصة الاجتماعية التي حددها، اي انها تعتمد على عاملين هما متوسط الفرص المتاحة لأفراد المجتمع، وكيفية تقاسم الفرص بين أفراد المجتمع.

وأن هناك إجماعاً عاماً في الاتفاق على أهمية تحقيق النمو الاحتوائي، الا انه هناك حالة من عدم الوضوح بخصوص تحديد تعريف النمو الاحتوائي (الشامل) من قبل الحكومات والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التنمية الأسيوي، إذ يختلف كل منهم في تعريفه ومفاهيمه بالنسبة للنمو الاحتوائي.

وترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يكون النمو احتوائياً عندما يقل أتساع الفجوة بين الغنى والفقر ويتم توزيع ثمار النمو الاقتصادي بصورة عادلة يكون من نتائجها تحسين مستويات المعيشة وزيادة جودة الحياة للأفراد التي من صورها الصحة الجيدة، وزيادة التوظيف والمهارات، والبيئة النظيفة، والدعم الاجتماعي. ويعتبر النمو الاحتوائي عندما يمتد آثره الى الناس الذين تتمثل منفعتهم في زيادة الدخول، وعلى ذلك فإن النمو الاحتوائي يحدث عندما ترتفع المؤشرات الأخرى للرفاهية وتتحسن بالنسبة للمواطنين بصرف النظر عن الدخل (OECD&W.B :2012) من ناحية أخرى يعرف بنك تنمية آسيا النمو الاحتوائي بأنه الفرص، ويتأكد من أن كل فرد يستطيع الوصول الى تلك الفرص، وهذا المفهوم تولد من التوسع الاقتصادي المتسارع في آسيا خلال العقدين الآخرين من القرن العشرين التي أسهمت بشكل كان كافياً لتحقيق الأهداف الإنمائية المؤثرة مثل الحد من الفقر وتقليل عدم المساواة في الدخل، وتعزيز الأمن الغذائي، وتحسين الرفاهية، وبمعنى آخر معالجة التميز

تاريخ قبول النشر/2023/11/26 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.3

ضد أكثر الفئات الاكثر تهميشاً، مع مساعدة الفئات المهمشة للمشاركة في ثمار التنمية والفوائد التي تتولد عن الأنشطة الاقتصادية هو حجر الزاوية في مفهوم النمو الاحتوائي.

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP فيرى الأهمية في المقام الأول للتنمية البشرية وهو ما يشير الى التنمية البشـرية المتحققة والمستدامة، بالإضافة الى النمو الحقيقي طويل الأجل، وفي تقرير التنمية البشرية عام 2010 أشار الى أن هناك عشر محركات أساسية لمدى التنمية البشرية (7) منها ليست في الدول ذات معدلات النمو المرتفع.

وبالنسبة لمحددات السرعة ونمط النمو الاحتوائي في الحد من الفقر لم تحدد هذه التعريفات ما هي الوسائل والاجراءات التي يمكن أن تعمل على تسريع خروج الفقراء من دائرة الفقر، من ناحية أخرى تعزيز مشاركة الناس في ثمار النمو والسرعة المطلوبة كمحددات للنمو الاحتوائي تتطلب تدخل حكومي إذان فأن النمو الاحتوائي من منطلق هذا التعريف يتطلب دور قوي وفعال للحكومة و وهو ما يتنافى مع نظرية التساقط من أعلى كما يتبنى كلا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، عكس إجراءات وفاق واشنطن والمدرسة النيو كلاسيكية، ومدرسة شيكاغو التي محور أفكارهم تطالب بتوسيع وتعميم الخصخصة، ورفع الدعم، والحد من البرامج الاجتماعية، وهي تعد من الشروط التي يتطلبها صندوق النقد من الدول التي تطلب الحصول على قروض منه. وقد ركز النمو في صالح الفقراء على الخصائص الاساسية التي تميز عملية النمو التي تنصب في مصلحة الفقراء، وفكرة المشاركة في الفوائد التي تنتج عن العملية الاقتصادية، ثم ربطها بمفهوم الشمولية أو الاحتوائية التي تميزت فيها عن النمو في صالح الفقراء وأصبح مصطلح inclusive يتعلق بمفهوم النمو الشامل الاحتوائي. لقد كان الفضل لنظرية الاقتصادي التساقط من أعلى في تطوير فكر التنمية خلال الفترة 1950-1960 وهي ترى ان التدفق الرأسي للمنافع من الأغنياء الى الفقراء يحدث من تلقاء نفسه ومنافع النمو الاقتصادي تذهب أولاً الى الأغنياء، وفي المرحلة الثانية تبدأ المنافع للفقراء عندما يبدأ الأغنياء في الإنفاق من الأرباح التي تحققت لهم من النمو الاقتصادي، لذلك فإن المنافع التي تعود على الفقراء من النمو الاقتصادي تكون بطريقة غير مباشرة تتحقق فقط من خلال التدفق من أعلى من الاغنياء وهو ما يعني ضمنياً أن نسبة المنافع التي تتحقق وتذهب فعلاً للفقراء تكون دائماً أقل ولكن في كل الأحوال هذه النسبة القليلة من المنافع الكلية التي يستلمها الفقراء يمكن أن تقلل من حدوث الفقر المدقع (Kuznets,1959:43-67). و أستمرت محاولات الباحثين في توسيع مظلة النمو الاحتوائي من خلال إدخال محددات أخرى مثل ان النمو الاحتوائي يُعني بالمشاركة وتقاسم المنافع. والمشاركة وفق هذا التعريف متضمنة في كلا الجانبين المشاركة الفعالة التي تضمن في جعل عملية النمو شاملة نتيجة المشاركة الواسعة للأفراد بشكل مثمر وتتضح من نسب التوظيف. ونرى أن المشاركة في المنافع تتصل بتوزيع الدخول التي تؤثر على المشاركة بما يضمن تحقيق العدالة والمساواة.

2.2. **مضامين النمو الاحتوائي:** يتضمن النمو الاحتوائي ثلاث أبعاد رئيسية تتوافق مع ما جاءت من تعاريف هي كالآتي:- (Ranier &Ramos,2013 :9)

1.2.2 **البعد الاقتصادي:** يرتبط النمو الاحتوائي بالاستدامة والتحول الهيكلي في الاجل الطويل من خلال دراسة النمط الخاص بالنمو نفسه ، وهذا ما يتطلب أن يكون النمو على مستوى عريض عبر القطاعات واحتوائي للجانب الأكبر من القوة العاملة في الدولة. كما إن النمو الاحتوائي يرتبط بتوسيع حجم الاقتصاد بدلاً من إعادة توزيع الموارد. كما أن تخفيف الأعباء المحتملة في المراحل الأولى من

تاريخ قبول النشر/2023/11/26 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.3

عمليات النمو تتطلب التركيز على إنتاجية العمل والاهتمام بزيادة سرعة النمو باستخدام جانب أكبر من العمالة والاهتمام بزيادة سرعة النمو ، فضلاً عن المستبعدين من عمليات النمو. والنمو الاحتوائي وفقاً لذلك، ينطوي على نمو العمل الذاتي والتعاقدي وتوزيع هذا النمو من ناحية أخرى يمهد الاستثمار وزيادة فرص العمل.

2.2.2**البعد الاجتماعي**: يعتبر ارتباط النمو الاحتوائي بالحد من الفقر هو الجانب الأكبر من تعريف الباحثين، حيث عرف بعضهم النمو الاحتوائي بانه النمو في الناتج المحلي الاجمالي الذي يؤدي الى الحد من الفقر بنسبة كبيرة.

ومنهم من اعتبر النمو الاحتوائي يخص توليد منافع على نطاق واسع بما يضمن تحقيق تكافؤ الفرص للجميع وهو يعبر عنها بالتنمية العادلة أو النمو مع تحقيق العدالة الاجتماعية. وأن تعزيز العدالة في توزيع الدخل من خلال تفسير الكتاب لمفهوم الاحتوائية، التي يقصد بها النمو في صالح الفقراء (الحد من عدم المساواة في مستوى الدخول). كما أن النمو الاحتوائي يشجع على عدم التمييز، بما يعني عدم استبعاد أي فرد أو جماعة من المشاركة في عمليات النمو استنادا الى اعتبارات كلا من الدخول والعمليات.

3.2.2 **البعد السياساتي**: يشمل النمو الاحتوائي تخفيض التفاوت في الدخول، وهذا يعني أن الزيادات التي تحدث في الدخل لابد أن تتوزع بشكل متساوي وعادل، فضلاً عن إدراج أكبر عدد ممكن من طبقة الفقراء للمشاركة في ثمار عملية التنمية الاقتصادية والاستفادة منها، وهذا يتطلب أن تتكيف السياسات العامة للدولة وفق التوجهات الرامية لأحداث تغييرات مثل الاعفاء الضريبي للفئات محدودة الدخل والفقيرة أو القيام بتوسيع الانفاق العام بما يضمن تنمية القطاعات الاقتصادية والتوزيع العادل للقوى العاملة على تلك القطاعات ... وغيرها.

4.2.2 **البعد البيئي**: ركز النمو الاحتوائي على النمو الاقتصادي الذي يؤثر من نواحي واسعة أوسع نطاقاً من الناس والمناطق والبلدان، من خلال توفير بيئة تكون أكثر أنصافاً بعيدة عن التلوث والضوضاء من أجل الوصول الى تحقيق رفاهية الفقراء موضوع النمو.

3.2. **مجالات الاهتمام العالمي بالنمو الاحتوائي**: يمثل مصطلح النمو الاحتوائي لغزاً في الدوائر السياسية بين الدول المتقدمة والدول النامية في الوقت الحاضر وكذلك المؤسسات الدولية على حد سواء. ويرجع سبب الاهتمام بمفهوم (النمو الاحتوائي) كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في دراسات التنمية الحالية الى اهتمام المؤسسات والجهات المانحة والمنظمات الحكومية بمفهوم النمو الشامل الذي يهدف الى معالجة قضايا الفقر والبطالة وعدم المساواة والسبب في ذلك يرجع الى محاولة معالجة أوجه القصور في مؤشر النمو الاقتصادي GDP الذي كان له الأولوية كمؤشر رئيسي للتعبير عن قياس ودرجة التقدم الاقتصادي للدول.

كما عقد في عام 2012 مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريودي جانيرو في البرازيل Rio+20 تضمن مقترح التنمية المستدامة 17 هدف وضعت كجزء من أجندة التنمية فيما بعد. وفي عام 2012 في تقرير النمو الاحتوائي الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تم تحديد ثلاث مشكلات تم تسجيلها من متابعة مستويات النمو خلال العقد من 1990-2000 وهو فشل النمو الاقتصادي في معالجة ثلاث تحديات أساسية تتمثل في الفقر والبطالة وعدم العدالة (التي تتمثل في أتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء). وفيما تلاها حددت مؤشرات النمو الاحتوائي التي تتمثل في (الحد

تاريخ قبول النشر/2023/11/26 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.3

من التفاوت في توزيع الدخل، تخفيض معدلات الفقر، العمل اللائق وتقليل البطالة، تحسين وتطوير المستوى الصحي والتعليمي). وقد وضع صندوق النقد الدولي النمو الاحتوائي كأولوية رئيسية في تقريره الصادر عام 2014. وفي فبراير 2014 إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة سلطت الضوء على أهمية النمو الاحتوائي كإطار لاستراتيجياتها للتنمية الاقتصادية. وفي 2014 الاتحاد الاوربي أكد في بيان له على الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تحقيق النمو الاحتوائي.

المبحث الثالث: تحليل دور الضريبة في النمو الاحتوائي بالعراق

1. تحليل دور الضريبة بالاقتصاد العراقي

1.1 **تحليل اتجاهات الايرادات الضريبية**: يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات اقتصادية في بنيته الاقتصادية واختلال في الموازنة العامة نتيجة التفاوت الحاصل في الإيرادات العامة نتيجة غلبة الإيرادات النفطية على الإيرادات الأخرى وهذا ما ساهم في تغليب الطابع الريعي على ملامح الاقتصاد العراقي وجعل منه اقتصاد يعاني من الصدمات ويشوبه التشوه في جميع مفاصله، ويمكننا تبيان ذلك من خلال النظر الى المدرج في أدناه وكالآتي:-

الجدول (1) الإيرادات النفطية والضريبية والاخرى في العراق للمدة (2003-2021) مليون ديناراً

السنة	الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	الإيرادات الضريبية	الإيرادات الأخرى	الاهمية النسبية للايرادات النفطية %	الاهمية النسبية للايرادات الضريبية %	الاهمية النسبية للايرادات الاخرى %
2003	15,985,526	15,728,386	32,346	224,794	98.4	0.2	1.4
2004	32,988,851	32,593,011	209,826	186,014	98.8	0.6	0.6
2005	40,435,740	39,360,064	647,355	428,321	97.3	1.6	1.1
2006	49,055,545	46,534,311	739,543	1,781,691	94.9	1.5	3.6
2007	54,964,850	51,949,251	1,950,457	1,065,142	94.5	3.5	1.9
2008	80,641,041	76,297,027	3,199,203	1,144,811	94.6	4.0	1.4
2009	55,243,526	50,190,202	3,685,942	1,367,382	90.9	6.7	2.5
2010	70,178,223	63,594,168	1,954,285	4,629,770	90.6	2.8	6.6
2011	103,989,089	98,241,562	1,919,243	3,828,284	94.5	1.8	3.7
2012	119,817,224	111,326,166	3,025,764	5,465,294	92.9	2.5	4.6
2013	113,840,076	105,695,825	3,118,940	5,025,311	92.8	2.7	4.4
2014	105,609,846	98,511,934	2,570,851	4,527,061	93.3	2.4	4.3
2015	66,470,251	57,654,597	2,701,048	6,114,606	86.7	4.1	9.2
2016	54,409,269	44,806,121	4,680,012	4,923,136	82.4	8.6	9.0
2017	77,422,173	65,496,776	7,089,240	4,836,157	84.6	9.2	6.2
2018	106,569,834	96,062,935	6,817,329	3,689,570	90.1	6.4	3.5
2019	107,566,993	99,216,318	4,164,567	4,186,108	92.2	3.9	3.9
2020	63,199,689	54,448,514	5,519,780	3,231,395	86.2	8.7	5.1
2021	109,081,463	95,270,298	5,674,124	8,137,041	87.3	5.2	7.5
متوسط المدة					91.7	4.0	4.2

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات.

نلاحظ من الجدول أعلاه غلبة الإيرادات النفطية البالغة كمتوسط مدة نسبة (91.7%) مقارنة بالإيرادات الضريبية البالغ متوسط مدتها نسبة (4.0%)، وقد بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة عام 2004 نسبة (98.8%) ويعود سبب ذلك الى استئناف تصدير النفط بعد منتصف عام 2003 بعد أن كان متوقف بسبب الحصار الاقتصادي والانتقال بفلسفة الاقتصاد الى الاقتصاد الحر، بالتالي ارتفاع العوائد النفطية، بالمقابل نلاحظ ضآلة المساهمة الضريبية التي شكلت لنفس العام نسبة (0.6%) من إجمالي الإيرادات العامة وأستمر ذلك الفارق بين المساهمة النسبية

تاريخ قبول النشر/2023/11/26 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.3

للإيرادات النفطية على الإيرادات غير النفطية حتى أزمة انخفاض أسعار النفط العالمية عام 2014 التي شرعت الحكومة بموجبها الى إقامة عدة خيارات بديلة عن الإيرادات النفطية لتنويع مصادر إيرادات الموازنة العامة، وعلى أساس ذلك تم توسيع الوعاء الضريبي في قانون الموازنة العامة لسنة 2015 في المادة (32) ليشمل (فرض نسبة مقطوعة على تعبئة الهاتف النقال وشبكات الانترنت (20%) من قيمة الكارت، ونسبة (15%) على شراء السيارات بكافة أنواعها وتذاكر السفر ، ونسبة (300%) على السكائر والمشروبات الكحولية، واستحداث رسم المطار)، فضلاً عن زيادة نسبة رسم العقار من 10% الى 12% من بدل الإيجار السنوي، والتطبيق النسبي لقانون التعريفة الكمركية رقم (22) لسنة 2010 المعدل ليشمل(119) مادة، وتقليص واسع للإعفاءات والتركيز على الشركات الكبرى المستثمرة في قطاعات النفط والاتصالات، ونتيجة لذلك ازدادت مساهمة الإيرادات الضريبية الى إجمالي الإيرادات العامة بعد عام 2015 لتشكل عام 2017 و2018 و2019 نسبة (9.2%)(6.4%)، (3.9%) على التوالي، مقابل نسبة (84.6%) و(90.1%) (92.2%) للإيرادات النفطية، ورغم الزيادة الحاصلة في الإيرادات غير النفطية لاسيما الإيرادات الضريبية الا إنها بقت تشكل نسبة ضئيلة ومحدودة الى الإيرادات العامة وتعزز من هيمنت الإيرادات النفطية على هيكل الإيرادات العامة.

1ـ 2 . تحليل الضرائب حسب النوع

الجدول (2) الاهمية النسبية لكل نوع من الضريبة في الايرادات الضريبية بالعراق للمدة (2003-2021) (%)

النوع / السنة	الاهمية النسبية لايراد الشركات	الاهمية النسبية للضريبة على الرواتب	الاهمية النسبية للضريبة على المبيعات	الاهمية النسبية للضريبة على الأفراد (المهن)	الاهمية النسبية لضريبة نقل ملكية العقار	الاهمية النسبية الضريبة العقار والعرصات	الاهمية النسبية لعكس الامانات الضريبية
2003	17.2	0.8	0.0	44.4	15.5	22.1	0.0
2004	7.9	7.9	0.1	35.6	42.4	6.2	0.0
2005	13.7	45.5	0.0	13.5	21.9	5.3	0.0
2006	22.0	53.8	0.3	7.5	12.9	3.4	0.0
2007	31.7	47.9	0.4	8.4	9.1	2.6	0.0
2008	35.3	34.2	0.4	7.4	18.6	4.0	0.0
2009	40.5	15.9	0.5	8.9	28.4	5.7	0.0
2010	37.5	10.1	0.1	10.7	34.6	7.0	0.0
2011	38.3	18.5	0.1	9.5	27.6	6.0	0.0
2012	36.0	23.6	0.1	8.6	26.0	5.2	0.0
2013	40.8	22.9	0.2	8.4	23.1	4.6	0.0
2014	43.0	26.4	0.1	8.1	18.2	4.2	0.0
*2015	44.1	31.7	0.0	5.6	14.5	3.9	0.0
2016	59.1	22.3	0.1	4.1	5.3	2.4	28.3
2017	57.8	13.0	0.0	3.4	2.6	1.8	36.7
**2018	71.6	16.7	0.1	4.3	5.4	2.3	29.6
2019	60.9	23.3	0.1	5.3	7.4	2.8	0.0
2020	52.9	16.9	0.0	2.9	5.6	2.2	36.7
2021	59.5	24.2	0.0	4.0	9.3	2.8	0.0
متوسط المدة	40.5	24.0	0.1	10.6	17.3	5.0	6.9

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: جمهورية العراق، وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، سلسلة زمنية (2003-2021) .
***تم اضافة مبلغ (2,089) مليون دينار عن فرض ضريبة مبيعات السيارات عام 2015 .**
****تم اضافة مبالغ (2,846) و (4,419) و(3,323) و(4,568) مليون ديناراً عن استقطاع اجور خدمة منح كتب عدم الممانعة للأعوام (2018-2021).**

نلاحظ من الجدول (2) ان التوزيع في إسهام كل نوع من الضرائب يختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والامنية ورغم ذلك أن بعض الضرائب تستحوذ على الايراد الاعلى من الضريبة فيما تنخفض مساهمة الانواع الاخرى إذ استحوذت الضريبة على الشركات (المحلية والاجنبية) النسبة الاعلى من الايراد الضريبي وكان متوسط ايرادها خلال مدة الدراسة نسبة (40.5%)

تاريخ قبول النشر/2023/11/26 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.3

نتيجة اعادة العمل بنشاط النفط بعد عام 2003 ويعود سبب ارتفاع الايراد الضريبي في السنوات التي تلت عام 2016 نتيجة لتصفية عقود ممتدة لسنوات سابقة، فضلاً عن عقود جولات التراخيص النفطية واستحداث رسوم جديدة على شركات الاتصالات الكبرى عن كارتات الهاتف النقال وخدمة الانترنيت مما أدى الى مضاعفة الايراد الكلي. وجاءت بعدها في الايراد الضريبة على الرواتب والاجور التي تشمل هذه الضريبة على (دوائر الدولة الرسمية، القطاع العام ذاتي ومختلط، الضريبة على راتب ومنتسبي القطاع الخاص) ويتسع وعاء هذه الضريبة ليشمل الراتب والمخصصات رغم الازدواج الضريبي وتشكل هذه الضريبة مورد جيد بلغ متوسطها للمدة نسبة (24.0%) وذلك لزيادة اعداد التعينات في القطاع العام بعد عام 2003. ثم تلاها في الاسهام في الايراد ضريبة ارباح نقل ملكية العقار التي بلغ متوسط ايرادها خلال مدة الدراسة نسبة (17.3%)، وهي متذبذبة طول اعوام الدراسة لاعتمادها على حركة العقار وحركة النشاط الاقتصادي في البلد التي شهد الافراد طلباً متزايداً على العقار لاسيما في السنوات الاخيرة تناسباً مع توسع المبالغ النقدية للأفراد.

كما ينخفض ايراد الضريبة على الاعمال والمهن التجارية نتيجة لانخفاض نشاط القطاع الخاص بعد عام 2003 الذي يمارس نشاطه بسبب التردي الامني وسيطرة الارهاب، وقد أرتفع نمو هذه الضريبة بعد عام 2018 بسبب تكثيف جهود الهيئة العامة للضرائب وتشكيل لجان مسح ميداني لمختلف الأنشطة، اضافة الى جوانب أخرى داعمة. وقد بلغ متوسط ايرادها خلال مدة الدراسة نسبة (10.6%). فيما كان ايراد ضريبة العقار والعرصات متذبذباً الذي يرتبط بحركة النشاط الاقتصادي فنجده يرتفع بارتفاعها وينخفض مسايرة معه، وجراء عدم قدرة الهيئة العامة للضرائب على القيام بالتقدير العام لصعوبة اجراءه، كما إن مستلزمات إجراءه مكلفة جداً، لذا غالباً ما تعتمد الهيئة على التقديرات الخاصة التي لا تظهر عليها الارتفاعات بشكل واضح. وقد بلغ متوسط ايرادها خلال مدة الدراسة نسبة (5.0%). أما عكس الامانات التي تشمل المبالغ النقدية التي تستقطع من التجار عند استيراد السلع وتحتجز لدى الهيئة العامة للضرائب، إذ عند بلوغ خمس سنوات على هذه المبالغ ولم يراجع التاجر للهيئة لتقديم طلب خطي باسترجاع تلك المبالغ تحتجز هذ المبالغ كايراد للهيئة العامة للضرائب تودع في خزينة الدولة ، وقد قامت الهيئة في (2012-2016) بعكس تلك الامانات كايراد الى خزينة الدولة عدا عام 2019 لعدم عكس الامانات الضريبية. وقد بلغ متوسط ايرادها خلال مدة الدراسة نسبة (6.9%). وانخفضت مساهمة ضريبة المبيعات في اجمالي الايرادات الضريبية التي تعد من الضرائب غير المباشرة التي يكمن هدفها في الحد من الاستهلاك غير الضروري، بالنسبة الى الضريبة المفروضة على كارتات الهاتف النقال فإنها تجبى من قبل شركات الاتصالات الكبيرة من خلال أنظمة الكترونية والهيئة ليس لها مشاكل في تحويل هذه الضريبة، لكن تكمن المشكلة هو عدم وجود قانون متكامل ينظم عملية التدقيق لهذه الضريبة. لذا تعتبر الضريبة المفروضة على الفنادق والمطاعم الدرجة الأولى والممتازة ايراداً لهذه الضريبة حصراً، مما جعلها منخفضة الايراد الضريبي لعد اتساع وعاءها. وقد بلغ متوسط ايرادها خلال مدة الدراسة نسبة (0.1%).

تاريخ قبول النشر/2023/11/26 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.3

الشكل (1) الايرادات الضريبية حسب النوع

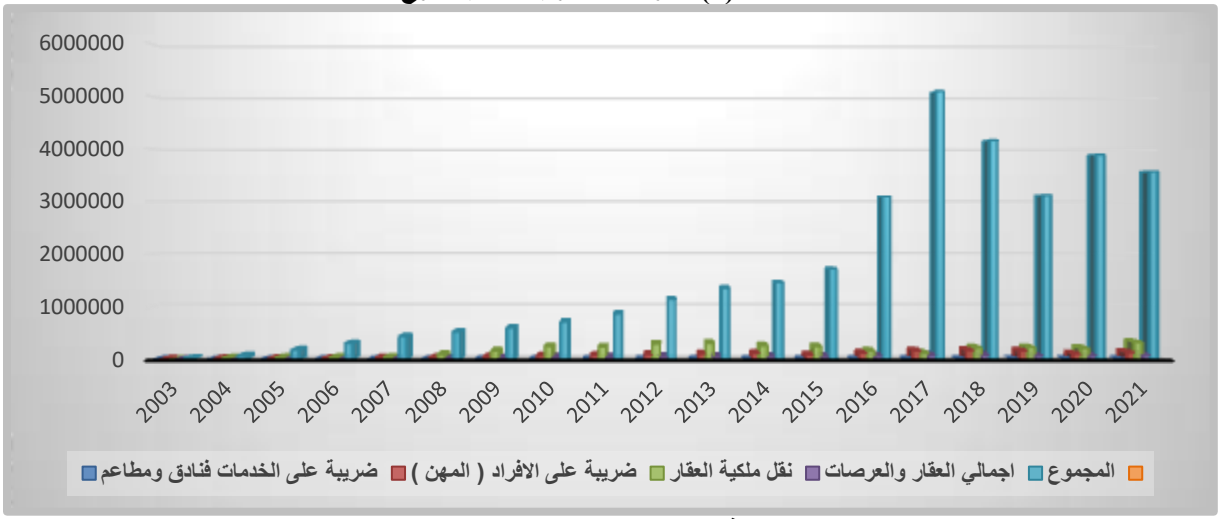

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في الجدول (2) .

3.1 **تحليل المؤشرات الضريبية:** من اجل تحليل فاعلية الضريبة ومدى عدالتها على الافراد لابد من دراسة مؤشراتها الرئيسة منها العبء الضريبي والمرونة الدخلية للضرائب وكما مدرج في الجدول الآتي:

الجدول (3) المرونة الداخلية والعبء الضريبي في العراق للمدة (2003-2021) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مع النفط)*	الإيرادات الضريبية	الضرائب المباشرة	التغير في الناتج مع النفط (%)	التغير في الايرادات الضريبية (%)	العبء الضريبي (%)	الميل الحدي للضرائب	مرونة الضرائب الداخلية (%)
2003	29,585,788.6	32,346	28,447	—	—	0.1	—	—
2004	53,235,358.7	209,826	73,568	79.9	548.7	0.4	6.9	(2.1)
2005	31,153,813.9	647,355	184,071	(41.5)	208.5	2.1	(5.0)	1.5
2006	42,736,143.9	739,543	306,872	37.2	14.2	1.7	0.4	(0.1)
2007	52,437,718.9	1,950,457	438,931	22.7	163.7	3.7	7.2	(2.2)
2008	69,859,660.4	3,199,203	525,251	33.2	64.0	4.6	1.9	(0.6)
2009	74,645,152.3	3,685,942	603,040	6.9	15.2	4.9	2.2	(0.7)
2010	89,159,565.4	1,954,285	722,264	19.4	(47.0)	2.2	(2.4)	0.7
2011	102,070,683.7	1,919,243	873,540	14.5	(1.8)	1.9	(0.1)	0.0
2012	127,789,933.2	3,025,764	1,146,943	25.2	57.7	2.4	2.3	(0.7)
2013	148,013,639.7	3,118,940	1,357,833	15.8	3.1	2.1	0.2	(0.1)
2014	149,480,319.2	2,570,851	1,463,998	1.0	(17.6)	1.7	(17.6)	5.3
2015	129,486,931.1	2,701,048	1,723,006	(13.4)	5.1	2.1	(0.4)	0.1
2016	129,523,925.5	4,680,012	3,090,929	0.03	73.3	3.6	73.3	0.0
2017	137,057,562.5	7,089,240	5,091,539	5.8	51.5	5.2	51.5	(2.7)
2018	133,208,136.3	6,817,329	4,157,482	(2.8)	(3.8)	5.1	(3.8)	(0.4)
2019	276,157,867.6	4,164,567	3,113,326	107.3	(38.9)	1.5	(38.9)	0.1
2020	215,661,516.5	5,519,780	3,887,563	21.9	32.5	2.6	32.5	(0.4)
2021	301,152,818.8	5,674,124	3,568,371	39.6	2.8	1.9	2.8	0.0

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات :-

-جمهورية العراق، وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، تقارير متفرقة.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي سنوات مختلفة./ * الناتج المحلي الإجمالي بعد احتساب رسم الخدمة.

يتضح من الجدول أعلاه إن الحصيلة الضريبية قد ازدادت بنسبة تقل عن الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بما يجعل الضريبة ذات مرونة دخلية منخفضة، وأن ما يدفعه الأفراد من عبء ضريبي يمثل نسبة ضئيلة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (مع النفط) الذي يشكل بحدود نسبة (0,1- 5,1 %)

تاريخ قبول النشر/2023/11/26 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.3

وبذلك تكون السياسة الضريبية غير فاعلة في امتصاص الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي ورفد الايرادات العامة عن طريق زيادة الايرادات الضريبية.

2. **تحليل مؤشرات النمو الاحتوائي بالاقتصاد العراقي :** تتمثل مؤشرات النمو الاحتوائي في الآتي

1.2.الحد من التفاوت في توزيع الدخل: تعد شبكات الأمان الاجتماعي سواء كانت نظماً للمساعدة أم للضمان الاجتماعي، أم برامج التمكين المختلفة هي برامج تستهدف توزيع الدخل وتحقيق المساواة والحفاظ على حالة من التوازن الحركي في بنية المجتمع، وبالأخص في المراحل التي يواجه فيها المجتمع ضغوط مشكلات اجتماعية أو اقتصادية أو كوارث بيئية لتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة (حمود وعلي، 2019 : 1135). وهناك نوعان من اعادة توزيع الدخل القومي (العكيلي ، 2015 : 65) :-

1.2.2. **اعادة توزيع الدخل رأسيا** : هو التغير في نسبة الدخل القومي التي يحصل عليها الافراد في فئات الدخول المختلفة فهذا التغير ناشئ عن سياسة الحكومة المالية، فإذا ما لجأت الحكومة الى فرض الضرائب على جميع أنواع الدخول بغض النظر عن نوع هذه الدخول أو مصادرها. فقد يكون للضرائب تأثير بزيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، كفرض الضرائب على السلع الاستهلاكية مثلاً والضرائب العينية التي لا تأخذ بعين الاعتبار ظروف المكلف الشخصية وأعباءه العائلية، كذلك الحال بالنسبة للضرائب النسبية التي تفرض على الأفراد بنسبة واحدة وبغض النظر عن قدراتهم التكليفية وتفاوت دخولهم كلها يكون عبئها أكبر على ذوي الدخول المحدودة والمتوسطة منه على ذوي الدخول المرتفعة.

2.2.2**اعادة توزيع الدخل أفقيا :** يتم أما حسب النوع لتحديد الطبقة الدنيا والطبقة العليا أو المصدر/ اجور للطبقة الدنيا، فائدة وأرباح للطبقة العليا، فبالنسبة لإعادة توزيع الدخل تستطيع الدولة عن طريق سياستها الضريبية التصاعدية أن تخفف العبء الضريبي على الدخول المكتسبة من العمل وأن تزيد هذا العبء على الدخول الناجمة عن الملكية، ومن هنا فالأسلوب الذي يتم فيه انفاق حصيلة الضرائب يؤثر بشكل بالغ في توزيع الدخل فقد تستخدم الحكومة الاتفاق العام بطريقة يستفيد منها ذوي الدخول المنخفضة أكثر من أصحاب الدخول المرتفعة.

أن العدالة بواسطة الضريبة وهي ما تدعى (بالعدالة الاجتماعية) فتتجسد في الدور الذي تؤديه السياسة الضريبية في الحد من الفوارق والاختلافات الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، إذ تتدخل الدولة بواسطة الضريبة للتعديل من توزيع الدخول المحدودة عن طريق استقطاع جزءاً من الثروات والدخول المرتفعة وإعادة توزيعها على أصحاب الدخول المحدودة عن طريق النفقات العامة سواء عن طريق الاعانات الاقتصادية للمشروعات التي تخدم المجتمع أو عن طريق الاعانات الاجتماعية لأصحاب الدخول المحدودة والعاطلين عن العمل وكبار السن، إذ لم يعد مقبولاً وقوف الدولة مكتوفة الايدي أمام مختلف مظاهر النظام الاجتماعي الذي يترتب على سوء توزيع الدخول والثروات الامر الذي يمكن معه القول أن وظيفة الدولة في إقرار العدالة الاجتماعية أصبحت من الوظائف الأساسية (العكيلي: 67). وبالاعتماد على معامل جيني كمقياس لتفوت توزيع الدخل، الذي يقع بين (0 و 1) الصفر يمثل المساواة التامة في توزيع الدخل، وبين الواحد الصحيح الذي يوضح مقدار التفاوت في توزيع الدخل بمقدار 100% . ويمكن توضيح تفاوت النسبي في توزيع الدخل بالعراق للمدة (2003-2021) عبر الجدول والشكل التاليين:

تاريخ قبول النشر/2023/11/26 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.3

الجدول (4) معامل جيني في العراق للمدة (2003-2021)

السنة	2003	2004	2005	2007	2009	2011
معامل جيني	0.35	0.42	0.42	0.34	0.34	0.52
السنة	2012	2014	2018	2019	2020	2021
معامل جيني	0.37	0.38	0.30	0.34	0.40	0.42

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية لسنوات متفرقة .

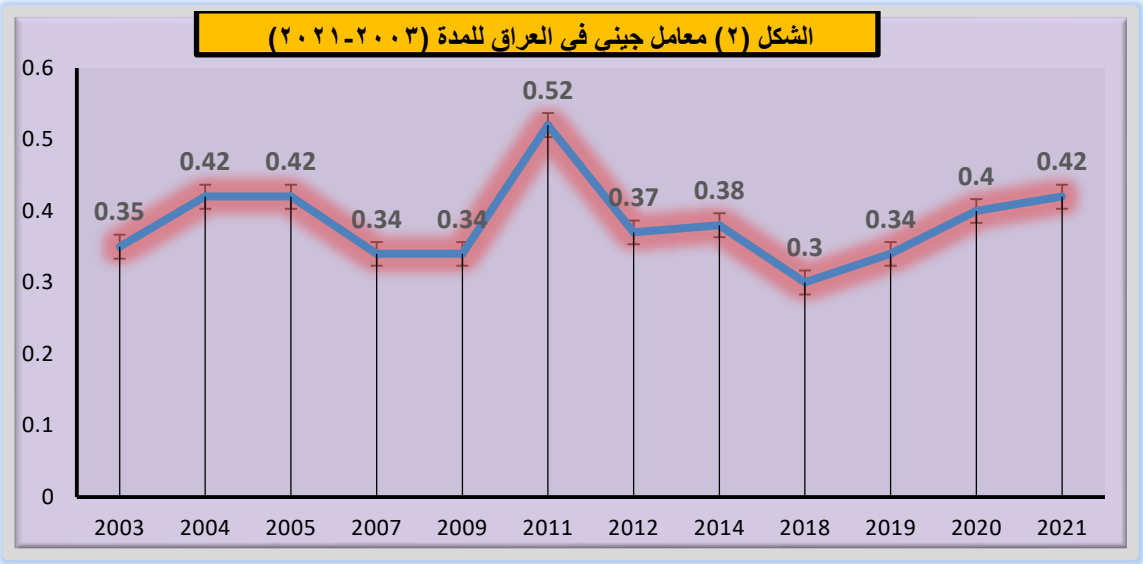

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية، سنوات متفرقة

إذ يبين الشكل أعلاه التذبذب في تحديد نسب التفاوت التي تميل الى التفاوت النسبي في توزيع الدخول، ويمكن تفسير ذلك الى عدم فاعلية الضرائب في تحقيق قدراً من المساواة بسبب التهرب والإعفاء الضريبي، والاعتماد على الضرائب المباشرة التي تمس الفئات ذات الدخل المحدود، فضلاً عن السياسات الاقتصادية التي ركزت على تنفيذ عمليات الاصلاح الاقتصادي والغاء الدعم الحكومي لمفردات البطاقة التموينية التي لها اثر بالغ الأهمية على دخل الفرد، وأن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي له اثر في نمو معدل تفاوت توزيع الدخل بسبب انعدام فرص العمل وانتشار البطالة وتدني مستوى الأجور ، ولاسيما عدم عدالة توزيع الاجور في القطاع العام والخاص، وعلى ضوء معامل جيني لتفاوت توزيع الدخل. نلاحظ بعد عام 2003 لاسيما السنوات الأخيرة حصل تركز في الثروة لدى فئات دون أخرى، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال الاستعانة بقاعدة 80/20 لعالم الاقتصاد باريتو التب تحلل تركز الثروة بالربط بين السبب والنتيجة، إذ أن 80% من النتائج مرتبطة بـ20% من الأسباب، وذلك عند ملاحظة باريتو على كيفية تركز الثروة في المجتمع الايطالي وجد أن 20% من السكان تمتلك 80% من الثروة وهذا يعود الى (السياسة، الاقتصاد، المجتمع، التقنية تعليم)، وعند أسقاط هذه قاعدة 80/20 على المجتمع العراقي على وفق المتغيرات الخمسة المذكورة لنتمكن من تفسير كيفية تركز الثروة لدى فئة محدودة في المجتمع العراقي بما يقابلها حرمان الاغلبية.

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/11/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.3

2.2**تقليص معدلات الفقر:** يعبر عن الفقر بأنه " العوز والحرمان لفئة معينة من فئات المجتمع " (ابو شوشة، 1994 : 90). كما أنه "حالة يحتاج فيها الفرد الى موارد مالية، وعدم القدرة على ممارسة الحد الأدنى من مستوى المعيشة، ويختلف مقياس الفقر من دولة الى اخرى" أي انه حالة من عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن للفرد من أن يحيا حياة كريمة. كما يعرف الفقر بانه حالة العوز المادي إذ يعيش الإنسان دون حد الكفاف، ويتمثل بسوء التغذية والمجاعة حتى الموت، الذي يؤدي الى انخفاض المستوى الصحي والتعليمي والحرمان من امتلاك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الضمان لمواجهة الحالات الطارئة كالمرض والاعاقة والبطلة والكوارث والأزمات(معارج، 2023 : 1698). وعلى العموم لا يوجد تعريف شامل ومحدد للفقر فإن أغلب التعريفات في الدراسات السابقة تمت الاشارة الى الفقر على إنه انخفاض في الاستهلاك أو الدخل، ومن ثم فشل الحاجات الأساسية، أما في التسعينات من القرن الماضي فقد أختلف دوره للفقر فلم يقتصر مفهومه على مبدأ نقص الموارد والافتقار في تلبية الحاجات الاساسية إنما تطور مفهومه من فكرة توفير حد أدنى من الكفاف الى فكرة أوسع الا وهو الحرمان النسبي والذي يقوم بتعريف الفقر على أنه عدم الالتزام بالمعايير السائدة في مجتمع معين. ويعد الفقر هو النقيض لعملية التنمية البشرية، وبالتالي الحرمان من الحصول على القدرات البشرية وتوظيفها بالشكل المناسب وبكفاءة، وهو الوضع الذي لا يستطيع فيه الانسان من الحصول على ما يمكن من خلاله إشباع حاجاته الغذائية بغية تأمين كم من السعرات الحرارية لكي يتمكن من مواصلة حياته عند حدود معينة. وتوجد هناك انواع عديدة من الفقر منها الفقر المطلق، الفقر المدقع، الفقر النسبي، الفقر المادي، الفقر المستدام، الفقر البشري (اللطيف، 2018 : 32)، قد وضعت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبالتعاون مع البنك الدولي "استراتيجية وطنية للتخفيف من الفقر في العراق" إذ أعطت هذه الاستراتيجية مؤشرات حقيقية لمستويات الفقر والتفاوت بين المحافظات وبناء خارطة الفقر باستخدام تحليل الفقر في العراق وملامحه وأين يتركز ومدى التفاوت بين المحافظات والحضر والريف في كل محافظة، كما تناولت الأبعاد الرئيسة ذات الصلة بالفقر وهي التعليم والصحة والبنى التحتية والسكان والتحويلات الحكومية ضمن أطار الحماية الاجتماعية والحصة التموينية، ووصف عملية اعداد الاستراتيجية ومنطلقاتها الأساسية هي التأكيد على الالتزام الحكومي لما له من أهمية قصوى في محاور الاستراتيجية كافة نحو تحقيق الاهداف الانمائية، وذلك (بوضع سياسات متوسطة وقصيرة الأجل) لتعبئة الموارد المحلية والدعم الدولي المطلوب والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني القطاع الخاص. وتنظر الاستراتيجية الى الفقر كظاهرة متعددة الجوانب، وتتبنى مبدأ استهداف الفقراء وبناء منظور يحقق التوازن بين المساعدة الفورية للتخفيف من الفقر في الحاضر وبين تخفيض اعداد الفقراء على المدى البعيد، وهذه الاستراتيجية توفر فرصاً للحوار الواسع حول تشخيص وفهم مصادر النمو الاقتصادي وعلاقته بتقليل الفقر (حمود وعلي، 2019 : 1148).

تاريخ قبول النشر/2023/11/26 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.3

الجدول (5) خط الفقر ومعدل الفقر[1] في العراق للمدة (2003-2021)

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	خط الفقر (دينار)	معدل الفقر (%)
2004	27,139	–	25
2005	27,963	–	23
2006	28,810	–	22.4
2007	29,682	76896	23
2008	31,895	76896	23
2009	31,664	76896	23
2010	32,490	76896	23
2011	33,338	76896	23
2012	34,408	105500	18.9
2013	35,010	105500	18
2014	35,100	105500	22.5
2015	35,213	105500	22.5
2016	36,169	105500	30
2017	37,140	105500	21.3
2018	38,200	110880	20.5
2019	39,128	111000	20
2020	40,150	111000	31.7
2021	-	-	20

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات :
- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، السنوات 2008 و2009.
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات قياس الفقر في العراق، واقع بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لسنة 2007.
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق (2001-2012) (2009-2013).
***يشير (–) الى عدم توفر البيانات.**

نلاحظ من الجدول ان نسبة الفقر قد بلغت نسبة (25%) وقد انخفضت نسبتها عامي 2008 و2009بنسبة (22.9%) و(23%) على التوالي ويعود سبب ذلك الى عامل عدم الاستقرار والتهجير القسري وارتفاع العمليات العسكرية وراء بقاء هذه النسبة مرتفعة، فضلا عن انتشار ظاهرة الفساد التي عمقت من ظاهرة الفقر في العراق. وقد انخفضت عام 2005 بنسبة (23%) ويعود سبب ذلك الى الى تحسن الوضع الاقتصادي نتيجة اطلاق استراتيجية التخفيف من الفقر تضمنت سياسات النمو متعدد القطاعات وبرامج لإصلاح التشريعات المناصرة للفقر. واستمرت على هذه النسبة المتقاربة حتى انخفضت عام 2012 بنسبة (18.9%) بسبب التحسن النسبي في اوضاع المعيشة مع الزيادة الكبيرة في حجم الناتج المحلي الاجمالي وبعد الازمة المالية العالمية بقيت هذه النسبة مرتفعة نتيجة عدم العدالة في توزيع الدخل لصالح الفقراء .ويشار الى أن عدم وجود نظام ضريبي عادل يسهم في اعادة توزيع الدخل أدت الى زيادة نسب الفقر في العراق بعد عام 2003 .

3.2 **التوزيع العادل للعمالة**: يعاني سوق العمل في العراق من سوء في التوزيع بين وظائف القطاع العام ووظائف القطاع الخاص في العراق، إذ يتركز التشغيل في وظائف القطاع العام الذي يتسم بضعف الانتاجية الحدية ومحدودية التشغيل في وظائف القطاع الخاص، بسبب عدم ضمان العمل فيه نتيجة انخفاض الاجور من جانب، ومخاطر فقدان وظائفهم وتسريحهم من العمل عند تدهور الأوضاع الاقتصادية والانفلات الامني الذي يعيشه البلد من جانب ثاني، فضلاً عن التركز بين القطاع

1) أشار تقرير التنمية البشرية عام 1990 حدد متوسط دخل الفرد بان يكون دولار واحد في اليوم، ومن يقل عن ذلك يعتبر فقيراً. أما مؤشرات نسبة الفقر ويسمى تعداد الرؤوس ويعرف بانه النسبة الناتجة عن قيمة عدد السكان الفقراء على عدد السكان الكلي (القريشي، 2007 : 183) .

تاريخ قبول النشر/2023/11/26 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.3

الخاص بالتشغيل بالقطاع الخدمي غير الانتاجي وعلى حساب القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة (صندوق النقد الدولي: 2020).

الجدول (6) معدل البطالة واجمالي القوى العاملة في العراق للمدة (2004-2021)

السنة	القوى العاملة (القطاع الخاص)	القوى العاملة (القطاع العام)	إجمالي القوى العاملة	معدل البطالة	مساهمة القطاع الخاص في الاجمالي (%)	مساهمة القطاع العام في الاجمالي (%)
2003	3,719,532	2,615,270	6,334,802	28.1	58.7	41.3
2004	3,612,446	2,571,365	6,183,811	26.8	58.4	41.6
2005	3,826,618	2,659,175	6,485,793	17.9	59.0	41.0
2006	3,876,252	2,806,941	6,683,193	17.5	58.0	42.0
2007	3,995,944	2,893,614	6,889,558	11..7	58.0	42.0
2008	4,098,677	2,689,006	6,787,683	15.3	60.4	39.6
2009	4,222,153	3,057,420	7,279,573	14.0	58.0	42.0
2010	4,371,974	3,165,912	7,537,886	12.0	58.0	42.0
2011	4,525,125	3,276,814	7,801,939	8.3	58.0	42.0
2012	4,689,102	3,395,556	8,084,658	11.9	58.0	42.0
2013	4,861,285	3,520,240	8,381,525	13.7	58.0	42.0
2014	5,038,191	3,648,346	8,686,537	10.6	58.0	42.0
2015	5,060,020	3,680,230	8,740,250	10.7	57.9	42.1
2016	5,101,059	3,688,896	8,789,955	10.8	58.0	42.0
2017	5,203,300	3,696,245	8,899,545	13.8	58.5	41.5
2018	5,390,950	3,907,819	9,298,769	12.9	58.0	42.0
2019	5,513,138	4,001,588	9,514,726	12.8	57.9	42.1
2020	5,635,326	4,095,357	9,730,683	13.7	57.9	42.1
2021	5,757,514	4,189,126	9,946,640		57.9	42.1
			متوسط المدة			

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2014-2016.

***تم التنبؤ بـ بيانات الاعوام (2018-2021) باستخدام البرنامج الاحصائي Excel.**

يلاحظ من الجدول أن معدل البطالة في حالة من التناقص والسبب يعود الى أن الحكومة بعد عام 2003 قامت بتعيين العاطلين عن العمل في القطاع العام فضلا عن تأسيس مؤسسات جديدة ضمت العاطلين وعودة المفصولين من الوظيفة. أما فيما يخص القوى العاملة في القطاع الخاص فنلاحظ تزايدها رغم قلة التشغيل ويعود ذلك الى زيادة اعداد السكان والعمل في اعمال هامشية ضعيفة القيمة مع ضعف القطاعات الحقيقية المدرة للدخل.

4.2 **تطوير الواقع الصحي:** توجد علاقة طردية بين المستوى الصحي والنمو الاحتوائي، فالعامل الصحيح جسمانياً أكثر إنتاجية من العامل المعتل، من ثم سوف يزيد أجره، كما أن زيادة المستوى الصحي يؤدي الى تراجع الإنفاق على الخدمات الصحية وتوجيه هذه النفقات الى مجالات أخرى، كما يؤدي الى ارتفاع العمر المتوقع فيزيد من العمر الانتاجي للعامل (عبد الحليم ورضوان : 836) .واشارت العديد من المؤسسات الدولية الى أن النمو الاحتوائي يجب أن يضمن المشاركة غير التميزية لكافة فئات المجتمع، ويقلل من مؤشرات التفاوت في الدخول بين الفئات المختلفة، ويقلص من الفجوات النوعية في الدخول ويركز على كافة شرائح المجتمع وليس الفقراء فقط، اذ يصبح النمو احتوائياً اذا ما تحقق في القطاعات الداعمة للفقراء (احمد والسيد الخشن ، 2021 : 975).

تاريخ قبول النشر/2023/11/26 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.3

الجدول (7) التخصيصات السنوية لشراء الادوية للمدة (2006-2021) مليون دينار

السنة	عدد السكان	التخصيص السنوي الكلي لوزارة الصحة	تخصيصات شراء الادوية	حصة الفرد (دينار)	نسبة شراء الادوية من اجمالي التخصيصات (%)
2006	28.8	1,538,291.9	867,000	30,104	56.4
2007	29.7	1,860,750.0	728,280	24,521	39.1
2008	31.9	2,247,343.5	823,807	25,825	36.7
2009	32.1	3,652,134.4	1,257,000	39,159	34.4
2010	32.5	5,759,416.0	1,524,770	46,916	26.5
2011	33.3	4,672,442.8	1,557,000	46,757	33.3
2012	34.2	4,941,930.2	1,557,000	45,526	31.5
2013	35.1	5,631,131.0	1,550,850	44,184	27.5
2015	35.2	5,077,292.3	1,533,465	43,564	30.2
2016	36.2	4,980,837.4	1,515,063	41,853	30.4
2017	37.1	1,584,096.1	645,970	17,412	40.8
2018	38.1	1,821,289.0	900,000	23,622	49.4
2019	39.1	2,940,600.4	1,500,000	38,363	51.0
2021	41.3	2,269,000.0	1,349,407	32,673	59.5
متوسط المدة					39.1

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، الموازنات العامة الاتحادية، سلسلة (2006-2021)
*عدم ادراج السنوات 2014و2020 لعدم اقرار الموازنة العامة.

نلاحظ من الجدول (7) أن المدة (2007-2020) شهدت تدهوراً في الواقع الصحي، إذ انخفضت موازنة وزارة الصحة لاسيما من شراء الادوية التي تؤدي دورها في تطوير المستوى الصحي اذ بلغت نسبة شراء الادوية من اجمالي التخصيصات السنوية لوزارة الصحة متوسط مدة (39.1%)، كما انخفض نصيب الفرد من مبالغ الادوية المتحصلة من وزارة الصحة التي لم تتجاوز مبلغ (50) الف ديناراً سنوياً، وهذا يؤشر التراجع في الاهتمام بهذا القطاع الذي يسهم في القضاء على المرض وتحسين المستوى الصحي لغالبية الافراد لاسيما الفقراء ذوي مستوى الدخل المحدود بسبب الفساد الاداري هذا ما يبينه الجدول أدناه الذي يبين ارتفاع الوفيات وانخفاض متوسط العمر المتوقع عند الولادة جراء ضعف الانفاق تراجع المستوى الصحي في العراق جراء عدم الانفاق على الادوية وتوفير المستلزمات الصحية كالمستشفيات وعدد الاسرة وغيرها.

لجدول (8) معدل الوفيات الرضع والاطفال ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة في العراق للمدة (2003-2021)

السنة	معدل وفيات الرضع (لكل 1000 من المواليد الاحياء)	معدل وفيات الاطفال (لكل 1000 من المواليد الاحياء)	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)
2003	33.7	41.8	59
2004	33.1	40.9	56
2005	32.4	40.0	56
2006	31.7	39.0	58
2007	31.0	38.1	69
2008	30.3	37.0	60
2009	29.5	36.0	69
2010	28.7	34.9	69
2011	27.9	33.8	69
2012	27.1	32.8	69
2013	26.3	31.7	69
2014	25.6	30.8	69
2015	24.8	29.8	73
2016	24.1	28.8	73
2017	23.4	29.8	73
2018	22.7	27.0	73
2019	22.1	26.2	73
2020	21.4	25.4	69
2021	20.7	24.5	70

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية السنوية، متفرقة.

تاريخ قبول النشر/2023/11/26 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.3

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن معدل وفيات الرضع الذي يمثل معدل الوفيات لكل 1000 من المواليد الاحياء (عدد الاطفال الذين يموتون قبل بلوغ عام واحد من العمر) كان مقارب للمعدل النسبي (30%)، وان معدل وفيات الاطفال الذي يبين معدل الوفيات لكل 1000 من الاحياء، أي احتمالية وفاة الطفل حديث الولادة لسن خمس سنوات كان معدله مقارب لمعدل (40%)، اي احتمالية وفاة الطفل كما أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة الذي يقيس متوسط عدد السنوات المتوقع أن يحيها الفرد عند عمر معين أنه لم يتجاوز (75) سنة

5.2**تحسين المستوى التعليمي،** التعليم من منظور التنمية المستدامة خلق رأس المال الثقافي والاجتماعي الذي يعد أهم أنواع الأستثمار في حياة المجتمعات الانسانية (الايدامي، 2014 :330). ويشير استعراض الكثير من الدراسات التنموية الى أن التعليم هو مفتاح النمو الاحتوائي في أي دولة لذلك يجب أن تتاح فرصة التعليم الكافي والكفء سواء تعليماً أساسياً أو غالباً الى كل الأفراد - على حد سواء- ومعظم الآراء المؤيدة لمجانية التعليم العالي تستند في الأساس الى أولوية اعتبارات العدالة بغض النظر عن تأثيرها على اعتبارات الكفاءة، لذلك فاحتواء هؤلاء المستبعدين والمهمشين في العملية الانتاجية يتطلب إتاحة الفرص لهم في البداية للحصول على مستوى التعليم والتدريب الكافي والعادل والكفء الذي يمكنهم من الحصول على فرص عمل أفضل ودخول أفضل لكسر الحلقة المفرغة التي يدور فيها الفقراء (السيد سعيد ، 2018 : 62). وقد أعتمدت وزارة التربية والتعليم العالي في العراق على ثوابت ومستندات نابعة من المجتمع العراقي نفسه ودستور البلد الذي أقر على التعليم حقاً مكفولاً للجميع من دون تمييز بسبب المعتقد الديني أو الطائفي أو القومي. ونلاحظ أن هناك تراجع في المستوى التعليمي في العراق نتيجة لاسباب مختلفة منها اقتصادية واجتماعية وامنية والتي أدت الى عزوف غالبية الطلاب عن أكمال المستويات التعليمية ، وهذا ما انعكس اثره على ضعف النمو الاحتوائي في العراق، ويبين الجدول (9) معدلات الالتحاق بالمدارس والجامعات في العراق.

الجدول (9) معدلات الالتحاق بالمدارس والجامعات من قبل الافراد في العراق للمدة (2003-2021)

المؤشر / السنة	معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي (%)	معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي (%)	معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي (%)	معدلات الالتحاق بالتعليم العالي (%)
2003	91	53	13	13
2004	86	53	13	12
2005	87	50	13	12
2006	84	52	13	13
2007	85	54	12	13
2008	91	57	12	12
2009	91	59	12	13
2010	91	60	13	15
2011	93	66	14	14
2012	94	70	14	16
2013	95	71	16	18
2014	96	72	17	18
2015	93	66	16	18
2016	94	69	16	20
2017	95	71	17	19
2018	96	73	18	20
2019	96	75	18	20
2020	96	77	18	21
2021	97	78	19	21
متوسط المدة	92	65	15	21

المصدر : أعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات :-
- جمهورية العراق ، وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي ، قسم الاحصاء ، 2019.
- جمهورية العراق ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة ، قسم الاحصاء والمعلوماتية ، 2019 .
*** تم التنبؤ ببيانات الأعوام (2019-2021) لعدم توفرها وذلك باستخدام طريقة التمهيد الآسي على البرنامج الاحصائي (SPSS) لكون هذه الطريقة الأكثر توافقاً مع البيانات ذات السلسلة الزمنية القصيرة .**

تاريخ قبول النشر/2023/11/26 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.3

تبين بيانات الجدول (9) أن هناك اختلاف واضحاً في معدلات التحاق الافراد بين مراحل التعليم كافة ، اذ ترتفع معدلات الالتحاق بالمدارس للمرحلة الابتدائية ، وانخفاضها في المراحل التعليمية الثانوية والجامعية والتعليم العالي ، لتبين حجم الفجوة التعليمية وعدم الاهتمام بالتعليم بالعراق وتعود أسباب ترك الدراسة لغالبية الافراد بعد انهاء الدراسة الابتدائية لأسباب مختلفة ابرزها ضعف مدخولات الاسرة وعدم توجيه الاهل ورعايتهم لاسيما في المناطق الريفية ، فضلاً عن التردي الأمني الذي ترك اثره في انصراف غالبية الطلاب عن الدراسة وعزوفهم لامتهان العمل الحرفي ... وغيرها.

3ـ **تحديد دور الضريبة في النمو الاحتوائي في العراق:** تتباين التجارب الدولية في تحقيق النمو الاحتوائي، وتلقي الضوء إشكالية صياغة السياسات المثلى، التي بمقدورها أن تحفز النمو السريع وتؤدي الى تقليص الفقر، وزيادة المساواة في الوقت نفسه، من خلال تحليل تأثير السياسات المختلفة على النمو والمساواة، فقد خلصت أغلب النتائج الى فعالية السياسات التي تحقق ما يركز عليه مفهوم النمو الاحتوائي في تعريفه، وهو ضمان المساواة في الفرص بين الأفراد في المجتمع وبشكل خاص إتاحة الفرص أمام الشرائح الأفقر للاستفادة من النمو المتحقق ، يعني ذلك تمكين الفقراء من أن يصبحوا فاعليين اقتصاديين منتجين كي ينتشلوا أنفسهم من الفقر، عوضاً عن التركيز على إعادة توزيع الدخل فقط بين الشرائح المختلفة، وهو ما قد يؤدي الى زيادة المساواة ولكن على حساب النمو. وبصورة عامة أن هدف الضريبة هو إعادة التوزيع، الا أن توجهات السياسة الضريبية في العراق تتجه نحو الضرائب المباشرة التي تستوعب الدخل والثروات بأكملها لكونها الاكثر تأثيراً على توزيع الدخول وتخفيض فجوة الفقر، بالمقارنة بالضرائب غير المباشرة ذات التأثير على الاستهلاك ويمكن أن يكون للضرائب على الدخل دورها الفاعل في هذا المجال، في ظل أوضاع اقتصادية تساعد على استقرار العبء الضريبي على المكلف قانوناً، وتقليل الفرص أمام أصحاب الأوعية لنقل هذا العبء الى أخرين.

وأن السياسة الضريبية في العراق ترسخ اللامساواة بشكل كبير، لعدم تبنيها توجهاً ضريبياً تصاعدياً يعتمد على مستوى دخل الفرد لكافة اوعية الدخل ويفترض من أجل زيادة دور الضريبة في النمو الاحتوائي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لذا فان أحدى البدائل المطروحة تتمثل في إعادة بناء السياسة الضريبية المتبعة، نحو سياسة ضريبية تصاعدية، تركز على إبقاء الأولوية في فرض الضرائب المباشرة بشكل تصاعدي على الدخل والثروة، وابقاء السعر الضريبي عند نسبة (15%) على دخول الأفراد وزيادة السعر الضريبي على الشركات الكبرى (عدا الشركات النفطية) الى نسبة (20%) بدلاً عن (15%) مع منح اعفاءات بهدف تشجيع تلك الشركات على الاستمرار في العمل، وبذلك يتم بفرض ضرائب تصاعدية على ذوي الدخل المرتفع ليتم تحويلها عن طريق اعادة توزيع الدخل الى ذوي الدخل المحدود عن طريق تخصيصات الحماية الاجتماعية، كما يوضحه الشكل (3) اذ تنقل النقطة من (A) من ذوي الدخل المرتفع (الميسورين) بواسطة الضريبة الى النقطة (B) المحرومين بإعادة توزيع الدخل، إذ يتم تحسين أوضاع المحرومين وحصولهم على دخل أعلى بفعل السياسة المالية وبذلك بهدف تحقيق العدالة في توزيع الدخول تفرض ضرائب تصاعدية من أجل اعادة توزيعها لصالح لمحدودي الدخل لغرض تحسين اوضاعهم المعيشية، وفي مجالات أخرى يمكن تزويدهم بالسلع والخدمات الضرورية وبأسعار مدعومة أو اسعار منخفضة، مثل دعم مواد البطاقة التموينية

تاريخ قبول النشر/2023/11/26 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.3

وغيرها من سياسات الدعم للفقراء أو ذوي الدخل المحدود وخاصة اثناء الازمات الاقتصادية والحروب وما يترتب عليها من تهجير قصري ونزوح وفقر كما حدث للعراق في السنوات الاخيرة.

وبذلك يعد الدخل أكثر قاعدة مقبولة وفقاً لمعايير العدالة، اذ أصبح معلوماً أن رفاهية المجتمع لا تتوقف على حجم الدخل القومي فحسب وإنما على طريقة توزيعه، فكلما كان التوزيع عادلاً كلما ازدادت رفاهية المجتمع ، ولهذا يجب أن تسلك الدولة إنفاق حصيلتها على الخدمات والاعانات التي يستفيد افراد الطبقة الفقيرة منها لكي تحقق الضريبة أثرها.

الشكل (3) توزيع الدخل بفعل برنامج ضريبي تصاعدي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل تدخل الدولة .

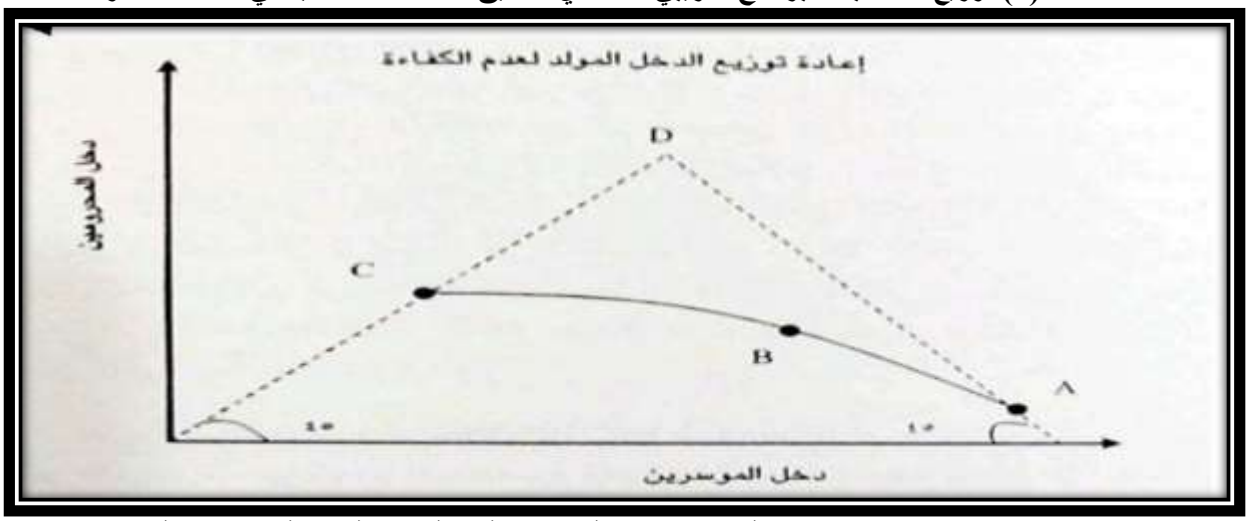

المصدر: احمد ابراهيم منصور (2007)، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية رؤية اسلامية مقارنة، ط1، سلسلة اطروحات الدكتوراه، دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص529 .

الاستنتاجات والتوصيات

1. الاستنتاجات

1-1 قصور الدور التمويلي للنظام الضريبي العراقي في ظل اقتصاد ريعي وانخفاض نسبة مساهمة الايرادات الضريبية في الايرادات الجارية، أما الدور الاجتماعي فقد تم تأشير تراجع دور الضرائب في تمويل النفقات التحويلية بمعنى أن النظام الضريبي لم يمارس دوراً فاعلاً في إعادة توزيع الدخل باتجاه تقليل التفاوت الاقتصادي بين أفراد المجتمع.

2-1 ضعف الحصيلة الضريبية في العراق التي تعود أسبابها الى عدم آخذ مساحة كافية للاهتمام بهذا المورد الحيوي، فضلاً عن كثرة الإعفاءات والتنزيلات والسمحات، وانتشار التهرب الضريبي المرافق للتردي الأمني، وانتشار الفساد الإداري، ونتيجة هذه الاسباب وغيرها العديد ظلت قدرة الايرادات الضريبية على الاسهام وبشكل فاعل في الموازنة العامة بعيدة عن امكانية تحقيق التقارب بين مساهمة الايرادات الضريبية والايرادات النفطية.

3-1 أظهرت النتائج التأثير السلبي لعدم توزيع الدخول بسبب الضريبة على النمو الاحتوائي.

4-1 تراجع المؤشرات العامة للنمو الاحتوائي من حيث ضعف التشغيل القطاعي المرغوب لينتج عنه ارتفاع معدلات البطالة، وتراجع الانفاق العام على القطاعات الرئيسة الخدمية التعليم والصحة،فضلاً عن ضعف العدالة والمساواة بين شرائح المجتمع.

تاريخ قبول النشر/2023/11/26 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.3

5-1 ضعف الدور المحوري للضريبة في تحقيق العدالة والتوزيع العادل للثروات بسبب انخفاض العوائد المتحققة ، فضلاً عن تقادم التشريعات والقوانين.

2. التوصيات

2-1 ضرورة اعادة تنظيم الدور الضريبي ليشمل إبقاء الأولوية في فرض الضرائب المباشرة بشكل تصاعدي، بهدف تحقق العدالة (العامودية والأفقية)، فضلاً عن تجنب انشاء سياسة ضريبية مشوهة لا تخلق آلية توازن بين الحصيلة الضريبية والعدالة الضريبية.

2-2 توجيه السياسة الاقتصادية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المساهمة في تزايد معدلات الفقر من أجل التقليل والحد من اعداد من هم في خط الفقر وعدم المساواة لاسيما في المناطق الفقيرة والمهمشة.

2-3 اعتماد سياسات ضريبية تعزز من التوزيع التصاعدي للضريبة من اجل تحقيق المساواة وتقليل الفوارق بين فئات المجتمع.

2-4 ان الاستراتيجيات المتبعة لخفض الفقر يجب أن تكون منسجمة مع سياسات التنمية لكل بلد وكذلك أن خفض الفقر يكون عملية تدريجية ومستدامة لتوليد استراتيجيات ذات أمد بعيد، التي تتطلب وضع الأهداف وأختيار الادوات المناسبة لكل مرحلة.

المصـــــــــــادر References

أولا : الرسائل والاطاريح الجامعية

1- اللطيف، وسام حسين علوان (2018)، السياسة المالية ودورها في الحد من الفقر في العراق للمدة (2004-2016) دراسة قياسية، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد/ جامعة تكريت.

ثانيا : الدوريات والمنشورات الرسمية

1- سلسلة بيانات، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي.

2- تقارير متفرقة، وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب.

3- وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، الخطة الاستراتيجية للهيئة العامة للضرائب خلال (2020-2022) .

4- البيانات (2003-2021)، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات.

ثالثا : الكتب

1- ابو شوشة (1994)، مشكلات معاصرة، دار العدوى للنشر، عمان، الأردن.

2- أحمد، رائد ناجي (2015)، علم المالية العامة: الايرادات العامة، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.

3- حشيش، عادل احمد (2006)، مدخل لدراسة اصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية.

4- القريشي، مدحت (2007)، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، ط 1 ، عمان، الاردن.

5- علي، ناصر زين العابدين (1974)، علم المالية العامة، دراسة موجزة للمبادئ العامة لمالية الدولة والنظام الضريبي المصري، ط1 ، دار النهضة العربية، القاهرة .

تاريخ قبول النشر/2023/11/26 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.3

6- منصور، احمد ابراهيم (2007)، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية - رؤية اسلامية مقارنة، ط1 سلسلة اطروحات الدكتوراه، دراسات الوحدة العربية، بيروت.

رابعا : البحوث والدراســـات والمقالات العلمية

1- البنك الدولي الاسيوي للتنمية، تمكين النمو المستدام في آسيا، متاح على الموقع http://www.Fastercapital.com

2- احمد والخشن، وائل عزب أحمد، السيد عبد العظيم (2021)، تقييم أداء التعاونيات الزراعية ودورها في التنمية الريفية المستدامة وتحقيق النمو الاحتوائي، المجلد (31)، العدد (3).

3- حمامدة، أشرف محمد (2018)، القانون المالي في المملكة العربية السعودية، مركز البحوث والدراسات، المملكة العربية المتحدة.

4- حنفي، شيماء (2017)، النمو الاحتوائي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (54)، العدد (1) .

5- سعيد، فرهود محمد (1993)، ضريبة الدخل، مجلة الحقوق، تصدر عن مجلس النشر العلمي جامعة الكويت، العدد (1)، السنة (17).

6- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، الإصلاح الاقتصادي والنمو غير الاحتوائي في مصر، تقرير حكومي.

7- العكيلي، زيد عدنان محسن (2015)، الحكومات وآليات تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق بعد عام 2003 (السياسة المالية أنموذجاً)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 63 .

8- صديق، رمضان (2010)، الإصلاح الضريبي المنشود بين الحذر الاقتصادي والأمل الاجتماعي المؤتمر الضريبي السابع عشر-تقييم وتقويم النظام الضريبي المصري، كلية الحقوق لشؤون الدراسات العليا، جامعة حلوان.

9- عبادي وحسن، بتول مطر، عباس جليل (2016)، نحو آليات وأدوات جديدة لتفعيل السياسة الضريبية في العراق، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (18)، العدد (3) .

10-عدينات وأبو مازن، محمد، منى (1998)، تحليل هيكل الإيرادات الضريبية، مجلة دراسة العلوم الادارية، مجلد (25)، العدد (1) .

11-عيسوي، سحر الشافعي محمد (2021)، العلاقة بين المساواة في توزيع الدخل والنمو الاحتوائي المجلد (12)، العدد (4) .

12-كاظم، عمار مجيد (2008)، قياس المرونة الدخلية والعبء الضريبي والضغط الضريبي الحدي لإجمالي الإيرادات الضريبية عموماً ولضريبة الدخل خصوصاً للفترة (1980-2001)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة (6)، العدد (16) .

13- ماريا براسيفيتش، وايرا دابلا – نوريس/ صندوق النقد الدولي، العمل ما بعد لا يصلح للفقراء والشباب والنساء، متاح على الموقع www.imf.org/ar/Blogs

14- معارج، رشا جبار (2023)، واقع الفقر في العراق في ضوء التنمية المستدامة التحديات والحلول مجلة الدراسات المستدامة، السنة الخامسة، المجلد (5)، العدد (2)، ملحق (2).

15- الايدامي، حمدية مسلم (2014)، الفقر متعدد الأبعاد والتنمية البشرية المستدامة في العراق مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (20)، العدد (76) .

تاريخ قبول النشر/2023/11/26 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.3

خامسا : المراجـــــع الأجنبيـــــة

1- Ahlenius.H(2011), **Pro-poor growth : Absolute and Relative** definition .
2- Jese , G (1931) ,course de science des finances et de legislation financiere Paris.
3- Kuznets, Simon (1959), Six Lecture on Economic Growth, the free press , New York .
4- OECD , All on board : Making Inclusive Growth happen , ford foundation .
5- Ranier &Ramos, Rafael, Raquel Almeida ,Inclusive growth :building up a concept , working paper , international policy center for inclusive growth, 2013